التسليح الحديث للجيش العراقي.. قبل استلام المهمة الأمنية

الجيش العراقي الجديد.. بين التسليح الحديث وحماية أمن الوطن

عصام حازم/ بغداد

تتواصل الجهود لتشكيل وحدات عسكرية جديدة لتعزيز قدرات الجيش العراقي وقوات الشرطة للاضطلاع بمسؤولياتهما في حفظ الأمن والاستقرار في عموم المحافظات "باستثناء اقليم كردستان" وحماية الحدود الدولية من التسلل غير المشروع. تأتي هذه الخطوة في وقت بدأت فيه قوات الاحتلال بتنفيذ جدولة انسحابها التدريجي من المدن والمناطق الريفية وتسليم مسؤولية حماية سكانها الى قواتنا المسلحة.

يرى بعض الخبراء العسكريين بأن التشكيلات المسلحة العراقية غير كافية وتفتقر الى مقومات الدفاع والهجوم بسبب عدم تجهيزها بالاسلحة المتوسطة والثقيلة والطيران ولذلك، تحوم الشكوك حول مدى صمودها امام الهجمات المسلحة المباغتة خاصة في حالة تسلمها الملفات الأمنية، فالوحدات المستحدثة هي في حقيقتها أفواج وألوية مشاة لا اكثر جرى تدريبها بصورة سريعة وعماد تجهيزها بنادق الكلاشنكوف والشاحنات المدنية والعجلات الحقلية المكشوفة "بيكب آب" التي تحمل رشاش متوسط P.K.C، ثم ان غالبية الجنود هم من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ - ٢٥ لم يخدم جزء كبير منهم في القوات المسلحة العراقية السابقة، أو اقحموا في المعارك والحروب التي شنها نظام صدام، أي ان خبرتهم القتالية جاءت من خلال دورات تدريبية لا تتعدى أحداها بضعة شهور ولا ندري ان كانت هذه القوات قد زجت في مناورات عسكرية مشتركة مع قوات الإحتلال لاكسابها الخبرة القتالية، ثم ان قوات المشاة العراقية على ما يبدوا لم تألف حرب العصابات ومكافحة اعمال العنف والارهاب وحرب المدن لكونها عمليات جديدة لم تحدث في العراق ولهذا السبب فإن قلة خبرتها هو العامل الرئيس في ارتفاع نسب الضحايا في قواتنا المسلحة، في حين ان المعلومات التي تداولتها الصحافة الوطنية تشير الى ان الذين يقفون وراء العمليات المسلحة هم من الضباط والجنود المتمرسين ممن خاض العديد من المعارك الحربية ويجيد استخدام السلاح وشاركوا في دورات تدريبية في العهد السابق لزيادة خبرتهم القتالية الدفاعية والهجومية.

ان التجهيزات والمعدات العسكرية التي يتسلح بها جنودنا وكما نراها على شاشات التلفاز وفي مفارق الطرق والمدن تعتبر تجهيزات ناقصة ولا تفي بالغرض بالنسبة لجنود المشاة ولطبيعة المهام المكلفة بها قواتنا المسلحة، فعلى سبيل المثال فإن اسلحة جنودنا الخفيفة ينقصها اجهزة التصويب بالليزر التي يفترض تثبيتها على بنادقهم وكذلك الصواريخ الحديثة المحمولة على الكتف والنظارات الليلية، فضلا عن ذلك فان صنوف المشاة لا يمكن ان تعمل لوحدها ما لم تستكمل بوحدات فنية، كتشكيل وحدات لازالة الألغام والعبوات الناسفة وقوات التدخل السريع المدربة على مستوى عال لاقتحام المواقع المعقدة والصعبة اضافة الى الوحدات الميكانيكية الخفيفة.

ولأجل معالجة هذا الخلل وتعزيز القوة الضاربة للجيش، طالب العديد من المسؤولين في الدولة بإعادة تجهيز الجيش العراقي بالاسلحة المتوسطة والثقيلة وبعدد يسير من الطائرات العمودية والحربية حتى ولو كانت من أجيال سابقة، طالما انها تؤدي خدمات لا يمكن الاستغناء عنها في العمليات المسلحة.

يُعلل بعض المراقبين سبب تأخير توريد السلاح المتوسط والثقيل الى قواتنا المسلحة ولو باعداد محدودة الى خشية بعض الأطراف السياسية من امكانية استحواذ العسكر على السلطة مجددا، وهي في الحقيقة مخاوف ولو انها مشروعة، لكنها بعيدة جدا عن واقع الحال وفي العراق على وجه الخصوص. فالعراق قد أقر بغالبية شعبه اعتماد نوع النظام السياسي الملائم له الذي يرفض بإصرار رجوع العساكر الى السلطة، ثم ان هناك ضمانات خارجية باتت مفروضة على منطقة الشرق الاوسط تستهدف توطيد دعائم الديمقراطية فيها.

يعتقد بعض المطلعين على الشؤون العراقية بأنه في حالة عدم اكتمال بناء القوات المسلحة بصنوفها الرئيسة وانسحاب قوات الإئتلاف الكلي من ساحة العمليات، فإن اعداد الضحايا بين صفوف قواتنا ستستمر وربما ترتفع الى اكثر من معدلاتها الحالية وهذا سيشجع بالتأكيد اصرار المهاجمين على توسيع نطاق دائرة هجماتهم ضد تشكيلات القوات المسلحة وايصالها الى مرحلة حرجة تتراجع فيها المعنويات القتالية الى أقصى درجة ممكنة. وهنا يكمن الخطر الحقيقي، فقد يؤدي انهيار المعنويات الى تقاعس وحداتنا عن اداء واجباتها والى تزايد اعداد الجنود الهاربين من الخدمة سيما وان وضعهم الآن حرج لتعرضهم وعوائلهم اصلا الى الاغتيالات والاعمال الانتقامية غير المبررة من قبل الإرهابيين.

ان الشعب العراقي وافراد قواته المسلحة ينتظرون بفارغ الصبر وصول التجهيزات العسكرية الكافية لتعزيز قدرات الجيش على الرغم من خيبة الأمل التي اصابتهم بعد نشر المعلومات المتعلقة بتوريد أسلحة قديمة غير صالحة للاستخدام من مناشئ أوروبية شرقية وليس من مصادرها الاصلية. فقد ذكرت الصحف ان الطائرات العمودية الحربية المستهلكة استوردت من بولونيا في حين انها روسية الصنع، أي جعل العراق سوقا لبيع الخردة الحربية ويخشى ان تتكرر الحالة نفسها لشراء دبابات عتيقة تعود الى اجيال الخمسينات والستينات مثل الدبابة T54 و T55 و T62 .

في الحقيقة لا نريد خوض تفاصيل الصفقة وما أعلن عن تبذير مليار دولار كان يمكن شراء أفضل التجهيزات العسكرية الحديثة من مناشئها الاصلية سواء كانت شرقية أم غربية.

ماذا بعد انسحاب قوات الاحتلال من الشارع العراقي

فإذا كانت القوات الأميركية والمتحالفة بكل انواع اسلحتها الثقيلة والطيران والاقمار الصناعية اخفقت في نشر الأمن والاستقرار في محافظة واحدة في غرب العراق على مدى ثلاث سنوات، فكيف سيكون الوضع بعد انسحابها الكامل؟، واذا كانت اعداد الضحايا المدنيين حسب تقديرات أميركية قد ناهزت المئة ألف عراقي سنويا وبوجود قوات الاحتلال نفسها، فهل سيبقى هذا الرقم الهائل من الضحايا على حاله أم ان نسبته ستزداد بشكل كارثي بعد تسلم الجيش لوحده مهام حفظ الأمن وحماية الحدود؟.

ثم ماذا لو اتسعت دائرة الهجمات المناوئة والتحقت بها أطياف أو ميليشيات جديدة أو حدثت فتنة طائفية لا سامح الله لم تدخل في حسابات القيادات السياسية والعسكرية فهل ستصمد قواتنا المسلحة أمامها ولوحدها؟.

يخطيء من يظن ان الجيش العراقي اذا بلغ عدده ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف سيتمكن من اقرار النظام، لقد اثبتت الأحداث ان قوات الإئتلاف بكامل تجهيزاتها المتطورة تساندها قوات الجيش والشرطة والأمن والميليشيات الحزبية المسلحة التي يتجاوز مجموعها الـ "٣٠٠" ألف مقاتل، لم تتمكن لحد هذه الساعة من السيطرة على الشارع العراقي فكيف سيكون الوضع بعد انسحاب قوات الاحتلال؟. كان على القيادات السياسية التي تتولى مقاليد الحكم ان تدرك خطورة تسليم المهام الامنية الى قواتنا المسلحة قبل تجهيزها الكامل بالاسلحة الحديثة واكمال تشكيل وحداتها الميكانيكية وقوتها الجوية.

أضف الى ذلك ان قواتنا المسلحة لا تتصدى او تلاحق فلول المهاجمين فحسب، بل عليها ان تحمي الحدود العراقية الدولية لمنع التسلل وأن تحمي مئات المؤسسات الحكومية والجسور والمراكز الدينية ودور العبادة والمدارس والمستشفيات.. والقائمة طويلة.

ان افضل الحلول لاستعادة العراق لحياته الطبيعية واقامة الأمن والاستقرار، ستكون حتماً عبر المفاوضات والحوار لايجاد مخرج للأزمة، وإلا فإن البلاد ستسير الى الهاوية الحتمية ويتوقع ان يسفر عنها كارثة انسانية تجعل من العراق اكبر دار للأرامل والايتام والمعاقين وعندها سيتحمل كل طرف معني المسؤولية.

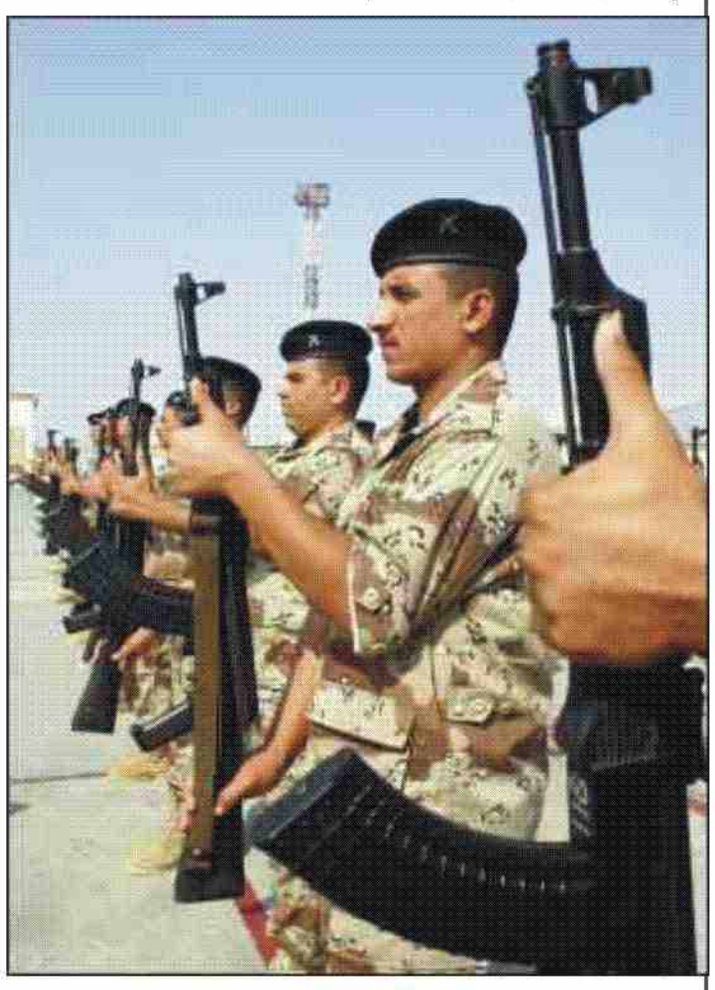

زاوية في صحيفة

تسيّب بـ "٥" نجوم!!

سعدون الجميلي/ بغداد

فليكن الله في عوننا نحن العراقيين.. فقد أصبحت اللاألفة والغرائب والعجائب أمرا لا مفر منه وكثيرة هي المواقف التي تتواكب وتلك الوتيرة من اللامألوف لدينا، وحسبي ان الله في عوننا، فكثير من ابناء شعبنا لا يعرفون السياسة، والاقتصاد، وادارة الصفقات والمحاصصة وبروز شتى الاحزاب، لا جهلاً منهم بها، انما اعترافا عقلانيا منهم، حيث انهم لا ناقة لهم فيها ولا جمل إلا ما يبرر وضعهم المفعم بالامراض المستعصية التي مررت بحقائب اصحاب الاغراض المشبوهة ليتقاسموا العراق وطننا مهلهلا ضعيفا للإرادة والحياة.

وتلك مقدمة.. تُقنا بها الوقوف عند حالنا اليوم، فرغم ان التطور في نواحي الحياة المختلفة في بلدنا العزيز والجريح يعد من علامات سعده لتجاوز الدمار والخراب الذي احدثه الغزاة المحتلون، لكن ما يعلن ويصرح عنه من قيام جهات معنية وفي محافظات مختلفة وقبل إقرار الدستور بالتعاقد مع جهات عربية ودولية لغرض بناء فنادق "٥" نجوم ومطارات عملاقة تستقبل اكبر الطائرات في العالم مع مرافقها العامة لا ينم الا عن حالات من الارباك والتسيب، واغتنام الفرصة للحصول على أفضلية مطلقة لهذه المحافظة او تلك وبغياب الاشراف والقبول المركزي للدولة في ذلك التوجه، وللوهلة الاولى فإن الامر يبدو وكأنه احداث صورة من "التشاطر" ايهما يأخذ اكبر على حساب جهات اخرى كثيرة، لذا كان من المفيد ان تنبري الجهات المسؤولة في الدولة الى اعتبار تلك العقود بين الاطراف العراقية والجهات الاجنبية غير قانونية.

ولكن الاغرب في هذا المجال .. ان تعلن الدولة عن انشاء فندق "٥" نجوم في المنطقة الخضراء، بعد ان اسدلت الستار رافضة قيام فنادق اخرى في المحافظات رغم علمنا ان الرفض المذكور سوف يذهب ادراج الرياح وتبقى خطط القائمين على انشاء تلك المرافق هو الاصل في ظل غياب مركزية القرار والضوء الاخضر في مواد الدستور، ولكن يبقى السؤال هل نحن بحاجة ماسة لـ فنادق بـ "٥" نجوم ومن سيقطنها وهي في المنطقة الخضراء؟، وهل ستكون مغلقة امام العراقيين؟. اسئلة تؤرقنا عملية الاجابة عنها.. ولكن قبل هذا .. ألم تكف القصور الرئاسية التي كانت يوما ما سببا لمشكلة كبيرة بين العراق واميركا ودول العالم الاخرى بسبب اعدادها ومساحاتها والبذخ الموجود فيها وفنادق الـ "٥" نجوم العراقية كالرشيد وبغداد والمنصور ميليا وبابل وفلسطين ميرديان والشيراتون وفنادق اخرى اقل مستوى لاحتواء الاعداد الضخمة من الاجانب المقيمين في العراق الذين لا تعرف ما هي طبيعة عملهم وتواجدهم في العراق.

ان وقفة شريفة مع النفس لتدارك تلك الامور يعد استهلالاً مناسباً لتقديم الاهم على المهم، وبهذا فإن الاستنزاف غير المبرمج لثروات البلد لا يأتي بنتيجة شاءت الرسميات برمجتها ام لم تشأ، لذا فإنه من المفيد استدراك البدائل لاحداث تغيير مهم في البنية التحتية لدينا، وبنفس الوقت تفيد اعداد هائلة من العوائل ذات الدخل المحدود والمحرومة من "الوطن الصغير" فكثير من العوائل تقول انها عراقية غير انها لا تملك في ارض العراق قطعة صغيرة تقطن بها فيما يذهب اخرون الى اعتبار الامر "غربة داخل الوطن". وانه لمن المفيد حقا ان تعمد الدولة الى وضع الدراسات واعتماد المشورات واثبات الجدوى الاقتصادية لمشروعات اكبر، اهمية من تلك التي لا تحظى بالاولوية في بلدنا اليوم، لذا فإن تقديم تلك الدراسات ينبغي ان يطرح بقوة مع الكفه التي تحاول انهاء مأساة المواطن اليومية،وذلك عن طريق استغلال المساحات المهمة وذات الموقع المميز لبناء مجمعات سكنية وبالاعتماد على البناء الافقي وتكثيف الخدمات كمشروعات الماء والمجاري والكهرباء واحداث الاسواق المركزية والمدارس والكليات والحدائق العامة ومرائب السيارات والحريق والهاتف وما الى ذلك من خدمات اخرى، وهذه المساحات ممثلة اليوم بمعسكر الرشيد او مطار المثنى او باب المعظم - المناطق المحاذية لوزارة الدفاع قديما وغيرها الكثير، فهذا البنيان من شانه استيعاب اعداد هائلة من العراقيين المستحقين اضافة الى الجمالية الموحدة في انشاء تجمعات بتلك الشاكلة.

غير ان الامر كله لا يعدو الا ان يكون بداية تغير جذري للعاصمة الحبيبة "بغداد" اذ لا يليق ذلك التاريخ والارث الحضاري ان تبقى العاصمة الآثرة الينا بهذا الافق من النسيان والاهمال في كل جوانب الحياة ومظاهرها ولا بأس ان يبدأ التغير بشمولية كاملة كمنح بغداد افقا جديدا يتناظر وعمقها التاريخي والله من الوراء القصد.

هذا نذير.. إشكالية التشرذم تلازم القوميات الصغيرة

حميد الموسوي/ بغداد

الحديث عن الشعب العراقي العريق، بأطيافه الزاهية، بقومياته المتآخية الضاربة في عمق الزمن، لا يضيف شيئاً جديداً للقارئ أو السامع الكريمين. حتى وان كانا غريبين وبعيدين عن هذا البلد، فتاريخه ملء السمع والبصر وهو اكبر من ان تضمه مصادر أو تلفه سجلات، أو تحده حدود. ولذا فمن الأجدر والأنفع ان ينصب الحديث، ويحتدم النقاش حول مسألة تشتت واختلاف هذه القوميات والمكونات والأمم لسبب أو لآخر وأن توضع الدراسات المستفيضة بخصوص هذا الأمر بغية الوصول الى معالجات علمية بمرور الزمن.

قد نجد من يقول أن الحديث الشريف أشار الى ان "اختلاف أمتي رحمة"!.

وأظن ان هذا الحديث مبتور وصحيحه: "اختلاف امتي الى العلماء رحمة". والمقصود به رجوع الأمة الى علمائها في تدبير أمورها: رحمة، وليس الاختلاف المراد به التناحر والتناوش والتفرقة. وأين هم من حديث: "إياكم والفرقة فإنما يفترس الذئب من الغنم القاصية".

واذا كان للقوميات الهائلة العدة والعدد، المترامية الاطراف: قبائل وشعاباً، وعشائر - مبرراتها، وإن كانت هذه المبررات مرفوضة شرعاً وعقلا. فما بال القوميات والأمم القليلة العدد؟، ما بالها تعين على نفسها بمزيد من التشتت والتشرذم والشقاق؟!.

حتماً سنجد من يقولون: اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية!.

وهم متأكدون أنه أفسد مليون قضية وقضية رغم أنف هذه المقولة التي يتبجحون بها وكأنها من الآيات المحكمات.

لقد تعرضت هذه القوميات الى مآس كارثية، ومصائب جمة، ومرت عليها ظروف ومحن عصيبة جرها عليها اختلاف قادتها بينهم والكل منهم يدعي صحة الرأي وسلامة الموقف حتى إنسحب هذا الاختلاف على الجماهير لتختلف هي الأخرى اختلافاً بلغ حد التناحر. والناس على دين ملوكهم!.

وهكذا حصدت على أرض الواقع نتاج بذور الفرقة على مر العصور. وخسرت اغتنام الفرص، وضيعت انتهاز اللحظات المناسبة التي مرت مرور السحاب.

وقد كان آخرها - ويبدو أنه ليس أخيرها - مسألة انتخابات الجمعية الوطنية والتي أعقبت سقوط الصنم، وولادة عهد جديد. وكان ما كان مما ليس نرغب بتكراره ومن منا من لم يعرف الذي حصل.. ومن منا من لم يدر بما جرى؟!.

ولما كان المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين.. وبما أن سحابة الانتخابات التشريعية تحث خطاها مسرعة، وهي ما انتظرت، ولن تنتظر المتخبطين يوماً وكونها في هذا المرة مصيرية. عليه سيكون موقف قادة وقواعد هذه الحركات مصيرياً وحيث إنهم تبنوا النهوض بحمل هموم شعبهم فلا بد ان يعوا دروس الماضي القريب ويسموا فوق المسميات والعناوين ويحزموا أمرهم ويعدوا لهذا الأمر عدته من قبل ان تصبح الاحلام اشجاناً وتغدو دخاناً، ولات ساعة مندم!. فقانون الجمعية الوطنية الذي حدد عدد المقاعد بـ "٢٧٥ مقعداً" وخصص "٤٥ مقعداً" منها للاقليات، هذا الأمر بحد ذاته يضع هذه القوميات امام خيار واحد صعب مستصعب وعليه فليس أمامها إلا أن تأتلف وتتوحد قادة وجماهير وإلا فستقع في خطأ تاريخي قاتل لا تحمد عقباه ولا يمكن اصلاحه او معالجته مستقبلا.

إن الـ أنا والأثرة، وحب السلطة أساس كل بلاء وهي التي جرت على الطواغيت البلاء المبرم وأورثتهم العار والشنار، وعاجلت اتباعهم وقومهم بالفناء وأحالت حضارتهم أثراً بعد عين. هذه المساوئ الثلاث وربما غيرها هي التي نراها اليوم شاخصة للعيان وقد وجدت لها بيئة خصبة وحاضنات ملائمة في بعض النفوس وان تلبست بشتى المظاهر، واختفت خلف أستار مهلهلة.

إننا في الوقت الذي نثير فيه هذه الاشكالية المعقدة، ونتقدم بهذه النصيحة المرة منطلقين من مركز ضعف لا نقوى على ارفع منه، انما يدفعنا حرص إنساني مجرد غذته وشائج الأخوة الحميمة والمشاعر الصادقة.. وسقاه الرافدان.. دجلة والفرات، ونعلم علم اليقين بثقل وصعوبة توطين وترويض النفوس على تقبل ما يتعارض ونوازعها الانانية، ولا ينسجم مع ميولها الاستكبارية والتسلطية انما نحذر المعنيين من كارثة الفرقة التي ستؤدي حتما الى تشرذم من اقل نتائجه النكوص والاحباط على كافة الصعد والمستويات يفرز قنوطاً واستسلاماً للأمر الواقع، وخنوعا وانتظاراً مملولا لسحابة جديدة!، تأتي أو لا تأتي.

انقسامات حادة حول الانتخابات العراقية وتحالفات قد تقود لانقلاب في البرلمان

د. هاشم حسن*

شهد المسرح العراقي السياسي تحولات وتحالفات جديدة استعدادا لخوض الانتخابات البرلمانية في الخامس عشر من الشهر المقبل ولعل ابرز ملامحها الأساسية مشاركة بعض التيارات السنية واعلان المرجعيات الشيعية عدم مساندتها لقائمة محددة كما حدث في الانتخابات السابقة، مما اعطى ارجحية للتيار الشيعي خاصة كتلة السيد عبد العزيز الحكيم. وتتوقع بعض المصادر احتمالات مثيرة سيشهدها البرلمان المقبل تشكل احراجا لاقوى الحكومات بسبب احتمال دخول التيار الصدري للانتخابات بقوة مع الاحزاب السنية وجهات علمانية ستسهم في احداث تحولات نوعية في البرلمان وعموم المشهد السياسي.

وتشير اخر بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان ٢١ ائتلافاً قد تم تسجيلهما ستخوض الانتخابات البرلمانية وتضم ٢٢٨ حركة وحزبا وتجمعا لكن الكيانات الاساسية هي "جبهة التوافق العراقية" المؤلفة من ثلاثة كيانات هي الحزب الاسلامي العراقي والمؤتمر العام لاهل العراق ومجلس الحوار الوطني العراقي.

وتعد هذه القائمة تكتلا مهما لاهل السنة سيلعب دورا مهما في الحد من هيمنة الائتلاف الشيعي والكردستاني ويسد الفراغ السياسي الناتج عن مقاطعة السنة للانتخابات السابقة وستعمل هذه الجبهة كما اخبرنا الدكتور محسن عبد الحميد رئيس الحزب الاسلامي لاحداث تعديلات مهمة في مسودة الدستور لكي ينسجم ويعبر عن مجمل الطيف العراقي وقد كان ذلك شرطنا للمشاركة في الاستفتاء والانتخابات التي تستهدف اعادة التوازن للبرلمان الجديد وتبعده عن الهيمنة او تجاهل كيانات اساسية وفاعلة في المجتمع العراقي كما يشتمل برنامج الجبهة تشكيل حكومة عادلة على اسس وطنية وليس طائفية اولى مهامها توفير السبل لانهاء الاحتلال واستكمال اسباب السيادة ومعالجة الفساد والتعجيل بتامين الخدمات واعمار البلاد وتعويض المتضررين واحترام حقوق الانسان وهناك مفردات متعددة لاصلاح البلاد.

اما القوة التي حافظت على كيانها رغم الخلافات الداخلية فهي "التحالف الكردستاني" المؤلف من ثمانية كيانات هي الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي الكردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب كادحي كردستان والجماعة الاسلامية الكوردستانية وحزب الاخاء التركماني والاتحاد الديمقراطي الكلداني

وتتوقع العديد من المصادر ان ابرز التحولات ستشهدها القائمة الشيعية التي يتزعمها السيد عبد العزيز الحكيم التي تصدعت بسب فشل الحكومة في السيطرة على الملف الامني ومعاجة الفساد وانهيار قطاع الخدمات، كما ان احتمال دخول تيار مقتدى الصدر سيضع هذا التحالف على المحك لثورية التيار الصدري، وهو يطالب منذ الان بوزارات ومواقع سيادية. وتضم قائمة الحكيم التي خرجت منها بعض الشخصيات مثل علي الدباغ الذي شكل كتلة خاصة به ١٦ كيانا تحت تسمية "الائتلاف العراقي الموحد" هي المجلس الاعلى للثورة الاسلامية وحزب الدعوة وحزب الفضيلة الاسلامية والكتلة الصدرية وحزب الدعوة الاسلامية تنظيم العراق ومنظمة بدر وحركة الديمقراطيين العراقيين والاتحاد الاسلامي لتركمان العراق وحركة الوفاء التركمانية وحركة حزب الله العراق وحركة سيد الشهداء وجماعة العدالة وحزب تجمع الوسط وتجمع العدل والمساواة وملتقى الاصلاح والبناء وحزب احرار العراق". وترى العديد من المصادر ان الكيان المنافس الاساسي للقائمة الشيعية والذي نجح في كسب التاييد العربي ويحظى برعاية اميركية وغربية خاصة كونه تيارا علمانيا يقف ندا للتيارات الاسلامية خاصة التيار الشيعي ويتزعم هذه الجبهة التي اتخذت اسما لها هو "القائمة العراقية الوطنية" ويتزعمها رئيس الوزراء السابق اياد علاوي وتخطط للحصول على اغلبية برلمانية تتيح لها تشكيل حكومة علمانية لكن فضائح الفساد التي نسبت لوزراء في حكومة علاوي وموافقته على استخدام القوة في معالجة تمرد الفلوجة والنجف ستكون عائقا امام هذه الكتلة التي نجحت في استقطاب شخصيات لامعة مثل حميد مجيد سكرتير عام الحزب الشيوعي العراقي وعدنان الباججي والدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط السابق. وتتألف هذه القائمة من ١٥ كيانا هي الهيئة العراقية المستقلة ورابطة عشائر واعيان تركمان بغداد والحزب الشيوعي العراقي وتجمع الديمقراطيين المستقلين وحزب الوحدة والتجمع القاسمي الديمقراطي واحرار وتجمع الوفاء للعراق وتجمع الفرات الاوسط ومجلس شيوخ العراق المستقل والقائمة الوطنية والحركة الاشتراكية العربية والتجمع الجمهوري العراقي وعراقيون وحركة الوفاق الوطني. واما المفاجاة المثيرة للانتباه فهي خروج احمد الجلبي من التالف الشيعي وتشكيل كيان جديد باسم "قائمة المؤتمر الوطني العراقي" المؤلفة من ١٠ كيانات هي حزب المؤتمر الوطني العراقي والحزب الدستوري العراقي والحركة الدستورية العراقية وحزب القرار التركماني وتجمع العراق الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي الاول وجبهة العمل المشترك الديمقراطية وكتلة الامانة العامة لاقليم جنوب العراق والقائمة المستقلة وطارق عبد الكريم ال شهد.

وبينت مفوضية الانتخابات ان عدد الكيانات المصادق عليها كان قد بلغ ٣٣٤ وتم تشكيل ٢١ ائتلافا من قبل ١٠٠ كيان فيما انسحب ٢٧ كيانا بعد المصادقة وان المجموع النهائي للائتلافات والكيانات التي ستشارك في انتخابات كانون اول المقبل ستكون ٢٢٨ ما بين ائتلاف وكيان سياسي.

وتعتقد الغالبية العظمى من العراقيين ان تصدر الإئتلاف الشيعي في الانتخابات السابقة لأسباب كثيرة لم تعد موجودة الان، منها دعم السيد السيستاني للقائمة الذي له تأثير كبير على الشارع العراقي، وعدم معرفة الناخب الأداء الحقيقي للعناصر المنضوية تحت القائمة والسبب الآخر وجود عناصر أضفت على القائمة بريقا وهي العناصر اللبرالية.

والآن كما يقول الكاتب صلاح سالم كل شيء قد تغير فلا يوجد دعم من السيد السيستاني، وأداء عناصر الإئتلاف في الحكومة أداء غير موفق.. إضافة الى أن تشكيلته أصبحت تشكيلة إسلامية بحتة، بعد دخول التيار الصدري اللذين وربما سوف يعمل بجد على تعميد تجربته التي لم ترض الكل في البصرة.

* عن موقع القناة على الإنترنت.